الأمم المتحدة
S/2000/1153
مجلس الأمن
Distr.: General
4 December 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الذي أعرب مجلس الأمن في الفقرة ١٤ منه عن الرأي الذي مؤداه أنه ينبغي لحكومتي أوغندا ورواندا دفع تعويضات عما ألحقتاه بالسكان المدنيين في كيسانغاني، جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خسائر في الأرواح وأضرار بالممتلكات، وطلب إليَّ فيها أن أقدم تقييما للأضرار.

ومن ثم وكما ذكرتُ في تقريري الرابع إلى المجلس عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/888، الفقرة ٢٠)، فقد أوفدت بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٣ آب/أغسطس لتقييم الخسائر في الأرواح والأضرار في الممتلكات التي لحقت بكيسانغاني نتيجة للحرب التي دارت بين أوغندا ورواندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

ورأس البعثة عمر بخيت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكانت تتألف من موظفين من البرنامج الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ورافقها إلى كيسانغاني موظفون من منظمة العمل الدولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويصف التقرير، الذي يرد في مرفق هذه الرسالة، النتائج التي توصل إليها الفريق بشأن الأحداث التي وقعت في كيسانغاني، بما في ذلك القتال الذي اندلع بين القوات الأوغندية والرواندية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وآثاره على سكان المدينة ومرافقها الأساسية. كما يصف رد الفعل الفوري للمجتمع الدولي، بما فيه الوكالات الإنسانية.

061200 061200 00-78061 (A)
0078061

ويرد في التقرير أن عدد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم يزيد على ٦٧٠ شخصا بينما جُرح عدد يقدر بـ ١ ٧٠٠ شخص. ويزيد عدد المنازل التي أصابها تلف جزئي أو دمرت أو أصبحت غير صالحة للسكن على ٤ ٠٠٠ منزل. وأصاب القصف ٦٩ مدرسة، فضلا عن المباني العامة الأخرى التي لحق بها تلف بالغ. وأُتلفت بفعل القصف أيضا مرافق طبية، فضلا عن الكنيسة الجامعة، وأُجبر ٦٥ ٠٠٠ شخص على الفرار من القتال والاحتماء في الغابات القريبة.

ويحتوي التقرير على مجموعة من التوصيات التي تتصل في المقام الأول بالحاجة إلى المزيد من المساعدة الدولية وأنشطة الإنعاش. وقد أوصيتُ الوكالات المختصة بأن تقوم بتنفيذ تلك التوصيات.

وسيكون من دواعي امتناني أن تتكرموا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي. ع. عنان

المرفق

تقرير بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى كيسانغاني

(عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠))

أولا – مقدمة

١ – عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، أوفد الأمين العام فريقا مشتركا بين الوكالات متعدد التخصصات لتقييم الخسائر في الأرواح والأضرار في الممتلكات التي أُلحقت بالسكان المدنيين في كيسانغاني، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثناء القتال الذي دار بين القوات الأوغندية والرواندية في الفترة من ٥ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتخرج مسألة التعويضات عن الخسائر في الأرواح والأضرار في الممتلكات التي يجب أن تدفعها حكومتا رواندا وأوغندا والمذكورة في الفقرة ١٤ من القرار عن نطاق صلاحيات البعثة. وقد اضطلعت البعثة بمهامها في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠. ويرد في التذييل بيان بصلاحيات البعثة.

٢ – وقد وقع الاختيار على أعضاء البعثة في أعقاب مشاورات مع الإدارات والوكالات المعنية وفيما يلي أسماؤهم: عمر بخيت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (رئيس البعثة)، وجو كمرفورد ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وجامي ماكغولدريك، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفرانك سوتمولر، استشاري؛ وسايمون يازغي، إدارة عمليات حفظ السلام. ورافق البعثة إلى كيسانغاني لامبرت غبوسا، منظمة العمل الدولية، وألان لِندكِست، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣ – وشكلت بعثة التقييم الموفدة إلى كيسانغاني فريقين من جنيف ونيويورك، يتألفان من السيد كومرفورد والسيد سوتمولر، اللذين سافرا في ١٣ و ١٥ آب/أغسطس على التوالي، بعد أن قدما من جنيف.

٤ – وكان من المقرر أن يلتقي الفريقان في كيسانغاني في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب وفاة جو كوميرفورد (عضو الفريق المتقدم) في كيسانغاني. وتوقف عمل الفريق المتقدم، المكلف بتقييم الأضرار التي لحقت بالمرافق، وغادر العضو الآخر في الفريق المدينة.

٥ – كما تأخر وصول فريق نيويورك إلى كيسانغاني حتى ٢٢ آب/أغسطس بسبب صعوبات في الحصول على إذن بالطيران. ويقتضي النظام المتبع حاليا في الإذن بالطيران تقديم طلبات قبل الموعد المقرر للطيران بـ ٤٨ ساعة على الأقل عن طريق المفوض العام، القائم

بأعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشترط حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى الآن فيما يتعلق بالرحلات الجوية الإنسانية والرحلات الجوية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية العائدة إلى كنشاسا من المناطق التي يسيطر عليها المتمردون أن تمر تلك الرحلات عبر بلد آخر، الأمر ترتب عليه مزيد من التكاليف والتأخيرات.

٦ - وقد أعادت البعثة تنظيم خططها وواصلت تحقيقاتها. وأُجري تقييم للأضرار التي لحقت بالمرافق ولكنه يحتاج إلى متابعة من جانب خبراء للانتهاء من تقدير التكاليف المالية. وأصبح بمقدور البعثة، بفضل المعلومات التي جمعتها والتحقيقات التي أجرتها، أن تختتم تحليلها الأولي وأن تضع توصيات.

٧ - واجتمعت البعثة أثناء زيارتها بوزير صحة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والمفوض العام، القائم بأعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسفير كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام؛ وبوري ساهويدي، المنسق المقيم للأمم المتحدة؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ورؤساء وأعضاء جميع منظمات الأمم المتحدة العاملة في البلد (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وفي كيسانغاني بصورة أخص (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والفاو، واليونيسيف، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي)؛ والإدارات المحلية؛ والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية؛ وأعضاء المجتمع المدني؛ وممثلي السلك الدبلوماسي الأجنبي في كنشاسا.

٨ - وقد كان من الصعب الوصول إلى المصادر الحكومية بسبب حدثين كبيرين تزامنا مع زيارة البعثة لكنشاسا: فقد كان تشييع جثمان نائب وزير المالية وافتتاح الجمعية التأسيسية في لوبومباشي السبب في عدم تمكن البعثة من الالتقاء بكثير من الوزراء الذين كانت تتوقع الاجتماع بهم.

٩ - وفي الأسبوع السابق لوصول الفريق بأكمله، اضطلعت وكالات الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والإدارة المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بقدر كبير من العمل التحضيري الذي أسهم في التحقيقات التي أجرتها البعثة. فقد مكّن هذا العمل التحضيري البعثة من العمل بصورة مركزة فور وصولها

إلى المدينة ومن استخدام الوقت في الميدان على الوجه الأمثل. وقد تمكنت البعثة، نتيجة لذلك ورغم المعوقات، من أن ترسم ما تعتقد أنه صورة وصفية دقيقة للحالة في كيسانغاني.

١٠ - وتود البعثة أن تعرب عن امتنانها للممثل الخاص للأمين العام، كامل مرجان؛ وموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كل من كنشاسا وكيسانغاني؛ وبوري سانهويدي، المنسق المقيم، والفريق القطري للأمم المتحدة؛ والمسؤولين الكونغوليين؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والدبلوماسيين الذين اجتمعت بهم البعثة، وبخاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي قدم داخل البلد إسهاما قيّما للغاية من حيث تيسير الأنشطة وتوفير الخبرة الفنية.

ثانيا - موجز

١١ - تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية ويلات أزمة مستفحلة استعصت حتى الآن عن جميع المحاولات السياسية والعسكرية لحلها. فقد أسفر سوء الإدارة السياسية والاقتصادية الذي دام عقودا عن تفشي الفقر وسوء حالة الهياكل الأساسية وضعف المؤسسات الحكومية وانعدام فعاليتها. وتكمن المفارقة في أن هذه الاتجاهات السلبية في مجال التنمية تحدث في بلد لديه موارد طبيعية هائلة. ومما يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة النتائج المباشرة لصراع مهلك وُصف على نطاق واسع بأنه "الحرب العالمية الأولى في أفريقيا".

١٢ - وأصبح اقتصاد البلد نتيجة لذلك تغلب عليه البطالة المرتفعة وانكماش الإنتاج واستشراء التضخم وعدم الاستقرار النقدي. ويجري حاليا سد العجز المتصاعد في المالية العامة بزيادة الديون الخارجية الثقيلة أصلا. وتفتقر المدارس والمستشفيات إلى الموارد والموظفين، و لم تُدفع مرتبات الموظفين العموميين منذ سنوات عديدة، كما أن دعم خدمات الرعاية الأساسية توفره حاليا وكالات المساعدة الدولية ومئات من المنظمات الإنسانية للسكان الأصليين والمنظمات الدينية.

١٣ - وقد انجرفت إلى الحرب التي احتدمت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية سبعة بلدان مجاورة، مما أدى إلى تفاقم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية الحرجة في البلد. ويشير استعراض الأمم المتحدة لمنتصف المدة الذي صدر في آب/أغسطس، إلى أن تلك الحالة تسببت في أزمة إنسانية كبرى تؤثر حاليا على أكثر من ٢٠ مليون شخص، منهم ١,٨ مليون من المشردين داخليا، وأكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ. ويشير المراقبون إلى أن الحالة الراهنة في البلد قد يكون لها تداعيات خطيرة على استقرار منطقة وسط أفريقيا بأكملها.

١٤ - ومدينة كيسانغاني هي أكبر ضحية لهذه الحرب التي لم تشهد أفريقيا حربا أشد تعقيدا منها. ومتوسط العمر المتوقع في تلك المدينة منخفض ومعدلات وفيات الرضع فيها عالية، شأنها في ذلك شأن غيرها من مدن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية وخدمات الرعاية أقل بكثير من متوسط المنطقة. كما أن المرافق الأساسية تزداد انهيارا وتعاني مناطق كثيرة في البلد من العزلة بسبب عدم توافر وسائل النقل. وتشير النتائج الأولية للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي أجريت مؤخرا في المناطق الحضرية بتكليف من الأمم المتحدة إلى أن الفقر والضعف قد أصبحا هما القاعدة وليس الاستثناء.

١٥ - وفي ٥ حزيران/يونيه، تحولت التوترات المستمرة في كيسانغاني بين قوات الاحتلال الأوغندية والرواندية إلى مواجهة مفتوحة وعنيفة، حيث اتسع لهيب المعارك ليشمل المناطق السكنية وتواصل القصف العشوائي لمدة ستة أيام. وهذا هو ثالث وأعنف صدام لحد الآن يقع بين الجيشين اللذين يتصارعان من أجل بسط السيطرة على المدينة، لأسباب لم يكن أبدا بوسع قادة الجيشين توضيحها بما فيه الكفاية. ولذلك فإن بعض المراقبين يشكون أن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو السيطرة على صناعة الألماس المربحة.

١٦ - وقد تجاوز عدد القتلى من المدنيين ٧٦٠ شخصا في حين قدر عدد المصابين بـ ٧٠٠ ١ شخص. أما عدد المنازل التي تضررت جزئيا أو هدمت أو أصبحت غير قابلة للسكن فيزيد عن ٠٠٠ ٤ بيت. وتعرضت ٦٩ مدرسة للقصف في حين طال دمار هائل المنشآت الأخرى. كما ألحقت الأضرار بالمرافق الطبية وبالكنيسة الجامعة خلال عملية القصف، واضطر ٠٠٠ ٦٥ من السكان إلى الهرب من جحيم المعارك ولاذوا بالغابات القريبة.

١٧ - وقد أدى الصراع إلى زيادة الضغط على الهياكل الأساسية التي تعاني أصلا من الهشاشة والإهمال، مما زاد من المصاعب التي يواجهها سكان كيسانغاني. فشبكة إمداد المدينة بالطاقة الكهربائية ضعيفة، حيث أن عنفة واحدة هي التي ظلت تشتغل. كما أن شبكة الإمداد بالماء هشة حيث تعتمد على شبكة للإمداد بالكهرباء غير موثوقة. كما أن المستوصفات التي تعاني أصلا من قلة التجهيزات وقلة التمويل، اضطرت إلى استقبال ضحايا جدد بأعداد كبيرة. وتعرضت الهياكل الأساسية في مجال النقل لأضرار جسيمة، ومن ذلك على سبيل المثال الجسر الحيوي على نهر تشوبو الذي يوجد حاليا في حالة متداعية بسبب الإفراط في استخدامه من طرف القوات المنسحبة ومعداتها وشاحناتها العسكرية الثقيلة. كما زرعت القوات المنسحبة ألغاما أرضية على الجسر وعلى طول الطرق الرئيسية.

١٨ - وإضافة إلى الأضرار المادية، لحقت بالسكان المدنيين من جراء نشوب الأعمال القتالية في كيسانغاني صدمات نفسية لا حد لها. وقد أصيب السكان بصدمات بالغة من جراء الانتهاكات المنتظمة للقانون الإنساني الدولي والهجمات العشوائية التي تعرضوا لها. وقد أدرك المدنيون في كيسانغاني، إثر الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه، أنهم لا يتمتعون بالحماية من تلك الهجمات وغير مستعدين لتحمل نتائجها، حيث لا يملكون سوى كميات قليلة جدا من المواد الغذائية تكفل قوتهم أثناء الأزمة.

١٩ - ونظمت الدوائر الإنسانية الدولية ونظراؤها الوطنيون استجابة طارئة في المدينة والمناطق المجاورة. فقد نقلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، عن طريق الجو، ما يزيد عن ٢٤٠ طنا متريا من إمدادات الإغاثة، من كنشاسا وغوما ولوبومباشي. ووزعت مواد الإغاثة من الأغذية وغيرها على المشردين داخليا والسكان المتضررين. ونقل أخصائيون طبيون كونغوليون من بينهم جراحون، جوا من العاصمة لعلاج جرحى الحرب الذين كان عددهم كبيرا.

٢٠ - وبالرغم من وجود بعض البوادر على استئناف الحياة الطبيعية في المدينة، فهناك حاجة إلى إعادة بناء المساكن والمباني العامة بأعداد كبيرة لإعطاء المشردين داخليا ما يكفي من الثقة للعودة إلى بلداتهم. بيد أن البيئة الأمنية المتسمة بعدم اليقين هي التي لا تزال تشكل العائق الرئيسي أمام إعادة توطين السكان في مجتمعاتهم المحلية.

٢١ - وساهمت المساعدة الإنسانية في إنقاذ الأرواح وتوفير العوامل اللازمة لاتخاذ تدابير إعادة الثقة فيما بين الطوائف، إلا أن هذه التدخلات ليست مستدامة. ولا بد من تنفيذ برامج لدعم الإنعاش بالنظر إلى التكاليف السوقية والتشغيلية الهائلة التي ينطوي عليها تقديم هذا النوع من المساعدة عن طريق الجو إلى بلدات من قبيل كيسانغاني، وسعيا إلى الخروج من دوامة الاتكال واستعادة الإحساس بالاعتماد على الذات.

٢٢ - وتتيح مدينة كيسانغاني فرصا لتنفيذ مجموعة من المشاريع ذات التأثير السريع لإعادة بناء القدرات التقليدية للسكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجتمعات المتضررة. ويتعين على الدوائر المانحة الدولية أن تكون مستعدة لتمويل المبادرات التي تحفز الإنتاج الزراعي وتشجع الأنشطة التجارية عن طريق توزيع البذور والآلات، وتنفيذ برامج للمعونة الغذائية لدعم موظفي القطاع العام وأسرهم والبرامج المتعلقة بتوفير الائتمان لصغار المزارعين والائتمانات الصغرى.

٢٣ - وينبغي أن توجه هذه البرامج بحيث تلبي الاحتياجات الآنية وتعالج المسائل الأساسية المتصلة بالفقر والحرمان مع دعم عملية السلام في ذات الوقت.

ثالثا – توصيات

٢٤ – بالنظر إلى الحالة الأمنية الهشة في البلد وفي كيسانغاني بصفة خاصة، ينبغي بذل جهود حثيثة لتعزيز الأمن في الميدان بغرض تهيئة بيئة عمل أكثر أمانا لجميع العاملين في الميدان التابعين للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، بما يتوافق مع التوصيات الصادرة عن البعثة التي أوفدها منسق شؤون الأمن بالأمم المتحدة مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٥ – إن السعي إلى تحقيق السلام لا يتوقف على المفاوضات السياسية وحدها. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة الحوار على المستوى الدولي مع الجهات المانحة الحالية والمحتملة بشأن كيفية دعم مبادرات بناء السلام داخل البلد.

٢٦ – كما يجب على الأمم المتحدة أن تسلم بضرورة استمرار العمليات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما تكتسيه من أهمية حيوية بالنسبة لتكامل الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش، وتعزيز الأهداف المشتركة المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتوفير سبل العيش من جديد والنهوض بالسلم والمصالحة. ولهذا الغرض ينبغي أن تعد الأمم المتحدة استراتيجية قطرية بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بغرض إنعاش المجتمعات المحلية وتشجيع السلم والمصالحة.

٢٧ – وينبغي أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تيسير تقديم المساعدة الإنسانية وأن تعين في تهيئة بيئة مؤاتية لتقديم الدعم من أجل إنعاش المجتمعات المتضررة من الحرب.

٢٨ – وينبغي أن توفد الأمم المتحدة إلى كيسانغاني بعثة تقنية للمتابعة بغرض الاطلاع على تفاصيل تكلفة الأضرار الفعلية التي لحقت بالمنازل والمباني العامة والهياكل الأساسية والتي حُددت في هذا التقرير وتلبية جميع الاشتراطات المنصوص عليها في الفقرة ١٤ من القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

توصيات تكميلية

٢٩ – استنادا إلى الأعمال التي يضطلع بها في الوقت الراهن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ينبغي تجريب نهج ابتكاري وأقل تشددا إزاء استخدام الدعم للأغراض الإنسانية وأغراض الإنعاش يراعي الطبيعة المعقدة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك من أجل تقليص الاعتماد على المساعدة الخارجية والإعانة في تهيئة الظروف المحلية للسلم والمصالحة.

٣٠ - وينبغي إنشاء فريق عامل بمشاركة الوكالات الرئيسية، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لدعم أعمال الفريق القطري.

٣١ - ويتعين على مجموعة المانحين الدوليين زيادة مستوى التمويل للمساعدة الإنسانية على النحو المبين في عملية النداءات الموحدة. لكن من الأساسي، سواء في كيسانغاني أو في مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، المساعدة في إعادة بناء القدرات التقليدية للسكان واستعادة الاكتفاء الذاتي للمجتمعات المتضررة. وينبغي أن تهدف هذه البرامج إلى تخليص السكان من الاعتماد على المعونة الإنسانية وإقامة أسس دائمة للإنعاش بالاعتماد على الطاقات المحلية.

٣٢ - وسيشمل ذلك استخدام المعونة الغذائية للنهوض بالزراعة ودعم الموظفين وأسرهم للعمل في قطاعي التعليم والصحة. كما سيشمل إقامة علاقات عمل وثيقة مع المجتمع المدني والسلطات المحلية في تنفيذ المشاريع المجتمعية، واستهداف الفئات الضعيفة مثل العائدين من المشردين داخليا والأسر ذات الوالد الواحد وغيرها.

٣٣ - وينبغي أن تعتمد برامج الإنعاش نهجا مرنا، بحيث يتسنى تنفيذها على مراحل وكذا كبرامج تجمع بين التنمية المستدامة ومبادرات إقامة السلام. ويمكن أن تعتبر كيسانغاني مرحلة تجريبية يمكن تكرارها في أجزاء أخرى من البلد و/أو المنطقة.

٣٤ - وهناك حاجة إلى تنفيذ مشاريع رئيسية للتعمير من أجل إعادة بناء المساكن وتحسين شبكات الإمداد بالطاقة وشبكات المياه والطرق والجسور. ويكتسي إصلاح شبكة الإمداد بالطاقة الكهربائية في كيسانغاني أولوية ينبغي معالجتها في إطار الخطة الشاملة للتعمير والإنعاش.

٣٥ - وهناك حاجة إلى فتح طرق النقل في المنطقة بغرض تيسير التبادل التجاري وإحياء الأنشطة الاقتصادية لكيسانغاني وغيرها من المناطق المعزولة. كما ينبغي أن تعتبر إعادة الملاحة على نهر الكونغو أولوية قطرية، شأنها في ذلك شأن إصلاح خط السكة الحديدية الرابط بين كيسانغاني وأوبوندو. وينبغي أن تتولى الأمم المتحدة رصد وتيسير التجارة على طول طرق النقل التي أعيد فتحها حديثا.

٣٦ - كما ينبغي إقامة مرافق مالية لتنفيذ برامج تقديم الائتمانات الصغرى والائتمانات لصغار المزارعين بغرض تمكين المتضررين من الصراع من استعادة سبل العيش على أساس مستدام.

٣٧ - وعلاوة على الأضرار المادية اطلع أفراد البعثة على الصدمات النفسية البالغة التي لحقت بسكان كيسانغاني من جراء الأحداث التي عانوا منها قبل القتال في شهر حزيران/يونيه وخلاله. ويتعين على الأمم المتحدة أن تعالج البعد النفسي لهذه المشكلة لدى تنفيذ برنامج التعمير أو الإنعاش.

٣٨ - وينبغي تشجيع المنظمات الدولية على زيادة حضورها في كيسانغاني وغيرها من المواقع من أجل زيادة التمويل ودعم التنفيذ وكذلك بوصف هذا الوجود تدبيرا من تدابير بناء الثقة لصالح السكان المعرضين للخطر.

رابعا - السياق: نظرة عامة على الأزمة

٣٩ - إن الأزمة الراهنة التي تشهدها جمهورية الكونغو الديمقراطية، زائير سابقا، ذات جذور سياسية واجتماعية - اقتصادية معقدة. فقد كان البلد، منذ عام ١٩٩٨، مسرحا لنزاع تشارك فيه سبعة بلدان مجاورة، يهدد بزعزعة الاستقرار في وسط أفريقيا كلها ويزيد من تفاقم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية المزرية أصلا في هذه المستعمرة البلجيكية السابقة. وقد أدى هذا إلى تقسيم البلد إلى منقطتي نفوذ مما يحول دون عودة الحياة السياسية الطبيعية وإعادة بناء الهياكل الأساسية وإحياء المجتمع المدني.

٤٠ - وقد جرت محاولات عديدة لإنهاء الحرب. فبعد اجتماعات عدة، تم التوقيع على اتفاق في لوساكا، يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩. بيد أن هذا الاتفاق تعرض لانتهاكات خطيرة سببها القتال من جهة بين القوات الموالية للحكومة والمتمردين والقوات المتحالفة داخل الطوائف من جهة أخرى. وأوفدت بعثات دبلوماسية رفيعة المستوى في محاولة للحفاظ على الزخم لأغراض السلام، دون أن تحقق أي تقدم.

٤١ - وقد عرقل الصراع المسلح المتواصل كل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي. وبالرغم مما تزخر به جمهورية الكونغو الديمقراطية من طاقات هائلة في شكل موارد طبيعية (مناجم الماس والغابات والزراعة والطاقة وغيرها) فإن وضعها الاقتصادي ما فتئ يتفاقم منذ بداية الستينات حيث أصبح هذا البلد يحتل الرتبة ١٥٢ من بين ١٧٤ بلدا على قائمة مؤشرات التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[(١)].

____

(١) تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٢ - وتتميز البيئة الاقتصادية للبلد بانكماش شديد للإنتاج الكلي العام، وبتضخم متنام، وبعدم الاستقرار النقدي، وعجز في المالية العامة لا يمكن تداركه إلا بزيادة تفاقم حالة الديون الخارجية الثقيلة أصلا. وقد انخفضت القدرة الشرائية وأصبحت البطالة متفشية. وتتزايد حاليا أعداد السكان المهمَّشين اقتصاديا.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، انخفضت تدفقات المعونة الإنسانية من ٢٦٩,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ حين تم وقف برامج التكيف الهيكلي إلى ١٢٥,٦ مليون دولار في ١٩٩٨. ويمثل هذا انفاقا لا يتجاوز ٦,٧ دولارات، و ٢,٦ دولار، على التوالي. وقد كان الهبوط أقل من المتوسط الإقليمي فيما يتعلق بالمؤشرات السياسية مثل العمر المتوقع، ومعدلات وفيات الرضَّع، والتغذية والأمن الغذائي، والإصابات بالأمراض، ومعدلات محو الأمية، والوصول إلى الخدمات الأساسية[1] ويتزايد الفقر وضعف طبقات السكان في بلد لديه قدرة كامنة على أن يكون واحدا من أغنى البلدان في العالم.

٤٤ - وتواجه المجتمع الإنساني سلسلة من العراقيل الكبرى في معالجة احتياجات عدد متزايد من السكان المستضعفين الذين يحتاجون إلى مساعدة. ومنذ بداية السنة، يقدر استعراض منتصف المدة لعملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة أن عدد الأشخاص المتأثرين بالحرب قد ازداد بحوالي ٧ ملايين شخص فأصبح ٢٠ مليون شخص، بمن فيهم ١,٨ مليون من المشردين داخليا و ٠٠٠ ٤٢٠ لاجئ. وبعد سنوات من التدهور الاجتماعي - الاقتصادي، تتسبب الحرب الأهلية الآن في أزمة مأساوية بصورة متزايدة للمجموعات الضعيفة التي قُطعت بصورة تكاد تكون كاملة عن المصادر التقليدية للأغذية.

٤٥ - إن الوصول إلى هذه المجموعات الضعيفة متقطع في أفضل الحالات، بسبب البيئة الأمنية غير المستقرة والتأخيرات البيروقراطية في الحصول على تراخيص السفر. وليس للمجتمع الإنساني الدولي إمكانية للوصول إلا إلى ٤٠ في المائة من السكان المتضررين. والموارد محدودة ولا تسمح بتقديم المساعدة الغذائية إلا لما يقل عن ٠٠٠ ٦٠٠ من هؤلاء الأشخاص، ولو أنه يعتقد أن ثمة مرافق صحية بدائية متاحة لأكثر من مليونين من الأشخاص. وقد كانت استجابة المانحين ضعيفة لنداء الأمم المتحدة الموحد، وتم حتى الآن تلقي أقل من ٢٥ في المائة.

خامسا - كيسانغاني

٤٦ - إن مدينة كيسانغاني، الواقعة في شمال شرقي البلد، في نقطة الوسط جغرافيا للقارة الأفريقية، كانت مسرحا لخمسة صراعات في الأربع سنوات الأخيرة. وهي المدينة الثالثة من حيث الحجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومركز تجاري على نهر الكونغو وقد قُطعت كيسانغاني بالفعل عن بقية أنحاء البلد. وتوقفت التجارة مع كنشاسا ولا يجرى النقل على النهر حاليا إلا بواسطة سفن صغيرة وزوارق. والنشاط التجاري مقصور بصورة تكاد تكون

كاملة على غوما وروانـدا وأطراف أخـرى عـن طريـق الجـو، إذ أن كـل الطـرق الأخـرى مسدودة. وحين يعاد فتح الطرق فهي ستكون في حالة سيئة إلى حد يجعل النقل عليها بأي وسيلة أخرى غير الدراجات يكاد يكون مستحيلا. والمدينة معزولة اقتصاديا بصورة تامة تقريبا.

٤٧ - ونتجت عن ضرورة نقل الإمدادات جواً زيادة عامة في سعر السلع وتجاوزت أسعار محاصيل مثـل الفـول والأرز ضعـف أسـعارها العاديـة[٢]، وبالتضـافر مـع الهبـوط في القـدرة الشرائية التي تقدر منظمة الأغذية والزراعة أنها تقل عن نصف ما كانت عليه قبل ١٠ سنوات[٣] يتسبب هذا بدوره في جعل أسعار العديد من السلع الأساسية أعلى مما يقدر عليه المواطن العادي.

٤٨ - وبما أن كيسانغاني مدينة تعـول تجاريـا علـى الصـلات مـع كنشاسـا وعلـى النقـل النهري، فإن الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا العزل كانت هائلة. لقد شُلَّت التجارة، وهي النشاط الاقتصادي الرئيسي للمدينة؛ وفضلا عن ذلك، فإن ارتفاع أسعار السلع المستوردة والصعوبات التي ظهرت في الحصول على المواد الخام والمعدات قد أدت بالعديد من الصناعات في المدينة إما إلى أن تغلق أبوابها أو أن تخفض بقدر كبير حجم القوة العاملة لديها. وفي مؤسسة سوتكسكي، مصنع النسيج الذي انخفض عدد العاملين به من ٥٠٠ ٢ إلى ما لا يزيد عن ١٣٠ مثال نموذجي لذلك. وقد أسهمت البطالة المنتشرة، مع ارتفاع الأسعار والهبوط في القدرة الشرائية، إلى زيادة عامة في انتشار الفقر في المدينة.

٤٩ - ولم تُدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية منذ سنوات، ولو صرفت تلك المرتبات الآن، فإن أصحابها سيدركون أن التضخم قد أتى عليها إلى حد أنها لم تعد لها أي قيمة تقريبا. وأفيد بأن موظفي الخدمة المدنية يضطرون بصورة متزايدة إلى ارتكاب أفعال الفساد كطريقة لسد احتياجاتهم، ويزيد ذلك من حدة المشاكل.

٥٠ - وقد تعطلت الهياكل الإدارية، ويتواصل حاليا عدم دفع الضرائب، ونتج عن ذلك استثمار ناقص طيلة سنوات في الهياكل الأساسية المحلية وإهمالها. ويتبين هذا بصورة جليَّة في حالة إمدادات الطاقة الكهربائية التي يقدر أنها تقل عن ثلث الطلب الكلي. ومن بين العنفات الثلاث لمحطة المدينة لتوليد الطاقة الكهرمائية، يعود تاريخ صنع اثنتين إلى عام ١٩٥٥ وقد

---

(٢) العمل في مكافحة الجوع، الولايات المتحدة، ''تقرير بعثة استطلاعية إلى كيسانغاني، المقاطعة الشرقية''، نيسان/أبريل ١٩٩٩.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ''تموين كيسانغاني، الحالة والإجراءات التي يتعين توخيها''، آب/أغسطس ٢٠٠٠.

توقفتا عن العمل منذ ١٩٩٨. وستتوقف العنفة الثالثة عن الاشتغال في غضون ١٢ شهرا ما لم يتم الحصول على قطع الغيار. وبدون كهرباء ستتوقف محطة ضخ المياه وسيصبح ٠٠٠ ٦٠٠ شخص بدون إمدادات مياه موثوقة.

٥١ - وقدرت دراسة في مجال الأغذية أجرتها في عام ١٩٩٩ منظمة أطباء بلا حدود، هولندا، أن ٩,١ في المائة من الأطفال في سن الخامسة ودونها يعانون من سوء تغذية حاد. و لم ينفك الأمن الغذائي في المدينة يمثل مشكلة منذ بضعة أشهر وذلك بصورة رئيسية لأن المدينة قُطعت عن المناطق المجاورة لها والتي كانت تقوم تقليديا بتزويدها. وثمة تقارير متزايدة تفيد بظهور حالات لأمراض يمكن الوقاية منها مثل الحصبة وشلل الأطفال، وبأن المراكز الصحية غير مجهزة بمعدات كافية وأنها تعوّل على مجموعات الكنائس والمنظمات غير الحكومية للحصول على التمويل القليل الذي تتلقاه.

٥٢ - و لم تنفك مدارس المدينة أيضا تمول عن طريق مجموعات الكنائس منذ بضع سنوات. ومرافق التعليم العالي، التي تشمل جامعة، ومعاهد للتعليم العالي، ومدرسة للطب والحقوق، مغلقة ومتوقفة عن النشاط تماما. ويتعرض جيل كامل إلى خطر النمو أميًّا و/أو بدون تعليم رسمي.

٥٣ - وازداد تفاقم حالة كيسانغاني بالصراع الذي حدث أخيرا والذي يقدر أنه تسبب في موت ٧٢٠ مدنيا وتشريد ٠٠٠ ٦٥ بسبب القتال بين القوات الرواندية والأوغندية.

صراع الفترة ٥ - ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

٥٤ - لقد كانت كيسانغاني مسرحا لصراعات عديدة بين القوات المتمردة وقوات الحكومة[٤] وفيما بين قوات كانت فيما مضى حليفة، وفقا لبعض المراقبين. وقد جرى أحدث هذه الصراعات في الفترة من ٥ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، حين كانت المدينة مسرحا للقتال بين القوات الأوغندية والرواندية اشتمل على قصف عشوائي وواسع النطاق قام به كلا الطرفين.

٥٥ - وقد كانت القوات الأوغندية والرواندية ومجموعات المتمردين المنتمية لها تتنافس على السيطرة على صناعة الماس ذات الأرباح الطائلة والمتجمعة في المدينة، والتي يجري نقل أصولها إلى خارج البلد في تجاهل للسلطات المحلية للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك ازداد التنافس حدة حين حاول الطرفان اكتساب مصداقية من خلال

(٤) استيلاء قوات لوران - ديزيريه كابيلا على المدينة فور توليه السلطة، وسقوطها في أيدي التجمع من أجل الديمقراطية، وثلاثة صراعات بين القوات الأوغندية والرواندية - حروب الثلاثة أيام (آب/أغسطس ١٩٩٩)، واليوم الواحد (أيار/مايو ٢٠٠٠) والستة أيام (حزيران/يونيه ٢٠٠٠).

اكتساب صفة السلطة المسيطرة في أحد المواقع الإقليمية الرئيسية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتمثل عامل آخر في الموقع الاستراتيجي لكيسانغاني كمستودع عند مستوى مقطع النهر غير الصالح للملاحة وذي التدفق السريع بين النهر الصغير في اتجاه المنبع والنهر الكبير الصالح للملاحة باتجاه المجرى. على طول هذه الفترة، وفي حين كانت القوات تسارع إلى فرض سيطرتها على المدينة ومواردها، كان يجرى ترويع السكان المدنيين وتخويفهم بواسطة حملات بث الكراهية عن طريق الإذاعة، التي حاولت إرغام السكان على مغادرة مدينتهم.

٥٦ - وأدى التوتر المتواصل بين القوات الأوغندية والرواندية إلى صدامات مباشرة وعنيفة لأول مرة في آب/أغسطس ١٩٩٩، إذ اتسعت رقعة القتال من الثكنات ومعسكرات الجيش إلى المناطق السكنية في المدينة. وقد تم منع جولة أخرى من الصدامات من التحول إلى حرب كاملة في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٠ حين تمكن أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التوسط بين الطرفين لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار اشتمل على خطة لفك الاشتباك. بيد أن الحالة ظلت غير مستقرة إلى حد بعيد طوال شهر أيار/مايو، رغم قبول جيش رواندا الوطني وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية الاتفاق ونشر مراقبين عسكريين إضافيين تابعين للأمم المتحدة، واستمرت الحالة في تعطيل التجارة وخطوط الإمدادات الغذائية التقليدية. وبنهاية الشهر، تفاوض المجتمع الإنساني مع المتحاربين من أجل استئناف النقل الجوي للسماح بإيصال الإمدادات، إذ أصبح الوصول إلى المدينة مستحيلا عن طريق النقل البري، وبذلك تسنى منع حدوث مزيد من التدهور لحالة السكان الصحية والتغذوية.

٥٧ - واندلعت المعارك مرة أخرى في ٥ حزيران/يونيه واستمرت ستة أيام، وتسببت في قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين في أثناء القصف العشوائي الذي قام به الطرفان. وكانت الخسارات في صفوف السكان المدنيين مرتفعة، وأُلحقت أضرار واسعة النطاق بالهياكل الأساسية والمساكن في المدينة. وتجاوز عدد المساكن التي تضررت أو دُمرت أو أصبحت غير صالحة للسكن ٤ ٠٠٠ مسكن (انظر الجدول ١). وقد دُمرت جزئيا أو تضررت ٦٩ مدرسة (انظر الجدول ٢)، وتضررت بشدة مبان عامة أخرى. وتعطلت بقدر كبير محطات توليد الطاقة ونظم التزويد بالمياه. وأرغم القتال زهاء ٦٥ ٠٠٠ من السكان إلى الفرار من كيسانغاني واللجوء إلى الغابات القريبة. وتم إسكان حوالي ٣ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا في مخيم أقيم في كاتيلي.

الجدول ١

الضرر الذي ألحق بالمساكن في أثناء حرب فترة ٥-١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

البلدية	نطاق الضرر			المجموع
	تدمير	ضرر فادح	ضرر خفيف	
لوبونغا	٣٤	١١	٢٤	٦٩
كيسانغاني	٢	صفر	صفر	٢
كابوندو	١	صفر	١٦	١٧
مانغوبو	٣٠	١٠٠	١٩٥	٣٢٥
ماكيسو	٥٩	٦٤٢	٣٧٠	١ ٠٧١
تشوبو	٢٩٢	٦١٨	١ ٦٨٩	٢ ٥٩٩
المجموع	**٤١٨**	**١ ٣٧١**	**٢ ٢٩٤**	**٤ ٠٨٣**

الجدول ٢

الضرر الذي ألحق بالمدارس في أثناء حرب فترة ٥-١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

البلدية	عدد الطلبة	نطاق الضرر			المجموع
		تدمير	ضرر فادح	ضرر خفيف	
لوبونغا	٣ ٨٢٩	صفر	صفر	٧	٧
كيسانغاني	٧٥٨	١	١	١	٣
كابوندو	٤ ٣٨٧	صفر	٣	٧	١٠
مانغوبو	٥ ١٠٣	٥	٤	٣	١٢
ماكيسو	١٦ ٥١٨	٢	٢٤	٢	٢٨
تشوبو	١٠ ٠٥٢	١	٨	صفر	٩
المجموع	**٤٠ ٦٤٧**	**٩**	**٤٢**	**٢٠**	**٦٩**

أُعد الجدولان على أساس معلومات قدمها فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات غير حكومية.

٥٨ - وعلاوة على الضرر المادي، فإن الصدمة النفسانية التي يعاني منها السكان المدنيون لا يمكن تقديرها. ففي أثناء معارك كيسانغاني وعلى طول فترة الحرب، تمثلت السمة المميزة للأزمة في استخفاف سافر بحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. واتسمت الحرب بانتهاكات مكشوفة لحقوق الإنسان إذ لم يحصل السكان المدنيون على أي حماية وقد استهدفتهم كافة الأطراف عمدا من خلال أفعال بشعة منتشرة على نطاق واسع. وقد أدرك المدنيون في المدينة أنهم معرضون لمخاطر فادحة. وكشف الصدام الأخير بوضوح تام لسكان كيسانغاني مدى عدم كفاية استعدادهم نظرا لقلة المخزونات الغذائية للطوارئ وعدم كفايتها لإعالتهم في أثناء الأزمة، وهو ما زاد من شدة الصدمة التي يعانون منها.

٥٩ - وفي ٥ حزيران/يونيه، كان أطفال يوجدون في مدرسة حين اندلعت المعارك. وبقي العديدون منهم حبيسي المدرسة طيلة أيام، ولم يتمكنوا من العودة إلى أمان بيوتهم إلا حين انخفضت حدة القذف. وفي الواقع فقد كانت عدة من مباني المدارس مستخدمة من القوات الأوغندية والرواندية لشن هجمات وكمواقع خلفية. وكان ذلك هو سبب العدد المرتفع من المدارس التي أصيبت بأضرار في أثناء حرب الستة أيام. وتشكل الأضرار الفادحة التي لحقت بالمناطق السكنية من جراء القصف العشوائي والقتال في تلك المناطق دليلا واضحا على استخفاف الطرفين المتقاتلين السافر بسلامة السكان المدنيين.

الاستجابة الإنسانية

٦٠ - لقد كانت الاستجابة الإنسانية في أعقاب أزمة كيسانغاني مثالا للتعاون والتنسيق الجيدين من جانب كل من الهيئات الوطنية والدولية. وتولى أفراد الصحة المحليون بوسائلهم المحدودة معالجة العدد المتزايد من المصابين والمجروحين. وتم نشر متطوعي جمعية الصليب الأحمر الوطنية للاضطلاع بالمرحلة الأولى لمساعدة الضحايا، بما في ذلك الإسعاف الأولي، والدعم في مجال الإصحاح، وحملات التوعية بشأن الألغام والأجهزة غير المتفجرة وردمها.

٦١ - وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود بتقديم المساعدة الطبية اللازمة لجرحى الحرب في غضون الساعات الأولى التي تلت وقف إطلاق النار في ١١ حزيران/يونيه. وفي ١٣ حزيران/يونيه، اضطلع المجتمع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمرحلة ثانية للاستجابة، وذلك بالأخص بواسطة صندوق المبادرة الإنسانية في حالات الطوارئ التابع لمنظومة الأمم المتحدة وجماعة المتبرعين، بمن في ذلك حكومات إيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية. ونظمت الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما منظمة مينيسا (Menisa) الهولندية وهيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، عملية نقل جوي كبرى بين كنشاسا وكيسانغاني وبين غوما وكيسانغاني.

٦٢- وسمحت عملية النقل الجوي التي اضطلعت بها الأمم المتحدة بين كنشاسا وكيسانغاني، بسرعة، بنقل إمدادات (أكثر من ١٢٠ طنا) من لوازم الطوارئ، والمعدات، والوقود، وأجريت تقييمات سريعة لأعداد السكان المشردين داخليا على طول الطرق الرئيسية التي تصل كيسانغاني ببقية أنحاء المقاطعة الشرقية. وتم تسليم المساعدة الطبية الطارئة والإمدادات غير الغذائية إلى السكان المشردين داخليا في كيسانغاني والمناطق المحيطة بها، ووُزّعت المعونة الغذائية داخل المدينة. وأعيد فتح المراكز الصحية ونُظمت الخدمات الطبية الطارئة على طول الطرق الرئيسية لكيسانغاني. وأُنشئت آليات للمراقبة الشاملة في مجال الأوبئة للسكان المتضررين. وأُنجزت عمليات جراحية في مستشفيات مدينة كيسانغاني بمساعدة جراحين كونغوليين قدموا من كنشاسا.

٦٣ - وما زالت الألغام الأرضية والأجهزة غير المتفجرة تشكل عائقا رئيسيا يحول دون عودة الأشخاص المشردين إلى ديارهم واستئناف الحياة اليومية في المدينة. وقد زُرعت الألغام في مواقع عسكرية استراتيجية لمنع تقدم القوات وحماية القوات المتقهقرة. ووضع زهاء ١٨ لغما على جسر تشوبو، نقطة الوصل الرئيسية في المدينة. وتفيد التقارير بأن بعض الألغام قد زُرعت بعد وقف إطلاق النار.

طور ما بعد الاستجابة في حالات الطوارئ

٦٤ - تم وضع خطة عمل مشتركة بين الوكالات للقيام، بصورة منظمة، بتلبية الاحتياجات لإنقاذ حياة سكان كيسانغاني المتضررين من جراء الحرب، وذلك لفترة الـ ١٠٠ يوم الأولى. وتشمل الخطة تحديد السكان المشردين داخليا والمجموعات الضعيفة الأخرى، ممن يحتاجون إلى مساعدة غذائية ورعاية طبية ودعم نفساني، وكذلك توفير مواد أساسية مثل بترين المحركات وقطع الغيار لمحطة توليد الطاقة الكهرمائية ولنظام إمدادات المياه.

٦٥ - ويُخطط المجتمع الإنساني حاليا للاضطلاع بأنشطة تتجاوز حالة الطوارئ التي تشمل فترة الـ ١٠٠ يوم الأولى. وإذا ما ترسخت خطة إزالة الطابع العسكري لكيسانغاني، فإنها ستسمح بتهيئة مساحة إنسانية عرضها ٩٠ كيلومترا ستُقام في المدينة والمناطق المجاورة لها لأول مرة منذ اندلاع الحرب قبل سنتين.

٦٦ - وفي هذه الأثناء يظل السكان المشردون الذين يعيشون على طول الطرق الرئيسية الخمس خارج كيسانغاني، غير مقتنعين بتلك الخطة، بما فيها انسحاب القوات الأجنبية، ويرفضون العودة إلى ديارهم. بيد أن وجود الوكالات الإنسانية وهي تعمل بتعاون وثيق مع المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية، ينبغي أن يسمح بتهيئة بيئة مؤاتية بقدر أكبر. وفي أثناء الستة أيام التي دامها الصراع في كيسانغاني، أقبل السكان المدنيون على مساعدة الأشخاص الأقل حظا فقدموا الأغذية والمأوى لمن شردهم القتال. وقد جعلت هذه المرحلة من الحرب السكان يدركون أنهم لم يكونوا مستعدين وأنهم يفتقرون للإمدادات لحالات الطوارئ وليس لهم حول ولا لقوة لمنع استهدافهم أثناء القتال. وما زالت مشاعر الضعف والإهانة هذه تبث الخوف والذعر في قلوب السكان رغم إزالة الطابع العسكري للمدينة.

٦٧ - وتبرز كيسانغاني بوصفها فرصة لتعزيز قدرة السكان على التغلب ليس فقط على الصدمة الناجمة عن حرب خاضتها قوات أجنبية في مدينتهم، بل وكذلك على أوجه عدم الاستقرار والمشقة الاقتصادية العامة التي لم تنفك تشكل نمط عيشهم طيلة أكثر من سنتين. ويظل التحدي الذي يواجه المجتمع الإنساني، على الصعيدين الدولي والوطني، يتمثل في تحقيق تكامل المساعدة في حالات الطوارئ مع مبادرات تدعيم القدرة التي تعزز السلام المستدام في بيئة غير مستقرة عسكريا.

٦٨ - وساعدت استجابة المجتمع الدولي للأعمال العدائية على زيادة تعزيز الروابط مع المجتمع المدني والإدارة المحلية. وتساعد ترتيبات الشراكة هذه والدعم المقدم للمبادرات المحلية في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان ورفاههم. وتمثل الكنيسة إحدى الدعائم التقليدية للمجتمع الكونغولي، وقد اشتركت، في غياب الدولة، في دعم ٨٠ في المائة من المدارس الابتدائية وفي توفير الرعاية الطبية الأولية في جميع أنحاء البلاد. ويجب إقامة شراكة وثيقة مع المجتمع الدولي من أجل وضع طائفة عريضة من المشاريع بغية الانتقال إلى طور ما بعد مرحلة الطوارئ الحالية.

٦٩ - ويشكل وجود مجتمع مدني قوي، بما في ذلك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الوطنية، سمة مميزة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. والمنظمات غير الحكومية الوطنية حاضرة في كيسانغاني، بل وحتى في أنأى مناطق البلد. وتظل الهياكل الاجتماعية الأصلية، رغم أن الحرب قد خفضت قدراتها الكامنة، أداة قيمة لإيصال المساعدة الإنسانية ولإنجاز برامج إعادة التأهيل في المستقبل من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستدامة. وفي أثناء حرب الستة أيام في كيسانغاني، برهنت المجموعات والمنظمات الوطنية بوضوح على قدرتها على تحمل المسؤولية وتقديم استجابة موثوقة في إطار العمل مع الهيئات الدولية.

٧٠ - وفي حين تم حتى الآن تركيز الكثير من الاهتمام على المأساة في كيسانغاني، فإنه من الهام عدم تجاهل معاناة بقية السكان على نطاق واسع في الجزء الشرقي والأنحاء الأخرى من البلد. وتمثل المعاناة المتواصلة والمتزايدة للعديد من السكان نتيجة لتضافر عوامل مختلفة منها تجدد القتال، وزيادة الفقر، والكراهية المتواصلة على أساس عرقي. ويمكن اعتبار المحاولات التي يقوم بها حاليا المجتمع الدولي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمجتمع المدني بمثابة مخطط نموذجي يمكن تطبيقه في أنحاء أخرى من البلد حين تتحسن إمكانية الوصول إليها ومدى توافر الموارد.

٧١ - وتنظر الوكالات في كيسانغاني حاليا في إمكانية تقصير فترة المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وذلك من خلال السعي إلى الحصول على مزيد من التمويل لأغراض أنشطة إعادة التأهيل والإنعاش، دون انتظار أن يتم إحلال سلام دائم. وقد نجم هذا، جزئيا، عن ضغوط في مجال السوقيات. وفي الواقع، فإن تكلفة نقل الإمدادات الإنسانية جوا مكلف بصورة مفرطة ومن المستحيل توخيه ولو على المدى المتوسط. ويتعين بالتالي إيجاد حلول محلية مستدامة. ويستكشف برنامج الأغذية العالمي حاليا إمكانيات شراء الإمدادات الغذائية محليا، بغية خفض التكاليف وحفز القطاع الزراعي.

٧٢ - وبالنسبة للمجتمع الدولي العامل مع المجتمع المدني، يكمن مجال التركيز في سياق ما بعد الأزمة، وتعزيز إعادة التأهيل، وتوسيع نطاق توفير الخدمات الأساسية ليشمل مزيدا من السكان، ومحاولة التصدي للأسباب الجذرية للفقر والاستبعاد. ويؤمَّل أن يشكل هذا الأساس لإعادة إقامة نظام الحكم، والقانون والنظام، والتماسك الاجتماعي، والمشاركة، وإعادة تأهيل الاقتصاد انتقالا من مستوى الاقتصاد الجزئي إلى مستوى الاقتصاد الكلي.

٧٣ - إن كيسانغاني، رغم الحالة غير المستقرة، قادرة تماما على اختبار طرق جديدة وابتكارية لوضع نهج انتقالي شامل لتجاوز مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ من خلال تحقيق تكامل البرامج الإنسانية وبرامج التعمير في أقرب وقت مستطاع. وقد تولت وكالات دولية وضع خطة انتقالية متوسطة الأجل، بالتعاون مع المجتمع المدني والسلطات المحلية. وتشمل هذه الخطة مشاركة مبرمجين في مجال الغذاء مقابل العمل، لمساعدة القطاع الاجتماعي (المراكز الصحية والمدارس)، على الاستعاضة عن الإغاثة المؤقتة بتوفير رسوم المدارس والرسوم الطبية.

٧٤ - ويهدف هذا النهج إلى أن يشمل أنشطة موجهة صوب التخفيف من المعاناة الجسدية (مساعدة حالات الطوارئ في المجالين الغذائي والطبي) وحماية حقوق الإنسان الأساسية. وفضلا عن التصدي للأزمة الفورية، ينطوي هذا النهج أيضا على إيجاد الوسائل المؤسسية والمجتمعية للتقليل إلى الحد الأدنى من الأزمات في المستقبل، وخفض مستوى ضعف السكان المدنيين بالتقليل من تعويلهم على المساعدة الإنسانية، والعمل على بناء قدراتهم على تحقيق سبل العيش المستدامة.

٧٥ - إن موقف المجتمع الدولي الثابت في تعزيز تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن خلال إزالة الطابع العسكري لكيسانغاني، سوف يساعد على إنهاء الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويكتسي ما تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من رصد للحالة السياسية والأمنية في كيسانغاني والمناطق المجاورة لها أهمية أساسية بالنسبة لتقرير حدود الطرائق التنفيذية للوكالات.

تذييل

اختصاصات بعثة التقييم في كيسانغاني

١ - توصل بعد ظهر اليوم اجتماع للإدارات والوكالات المعنية إلى اتفاق مؤقت بشأن اختصاصات بعثة التقييم في كيسانغاني. وتركز هذه الاختصاصات أساسا على الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) وهي على النحو التالي. ينبغي للبعثة أن:

- تسافر إلى كيسانغاني لتقدير مدى الأضرار هناك ولتقييم الحالة العامة، بما في ذلك الجوانب الطويلة الأجل للتعمير وإعادة التأهيل؛
- تضع تقييما تمهيديا للخسارات في الأرواح والأضرار التي لحقت بالممتلكات بسبب القتال الذي جرى حديثا؛
- تقرر، بتنسيق وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد سكان كيسانغاني في مجالات أخرى وأن تقرر، عند الاقتضاء، كيف ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بذلك؛
- تقترح تدابير، بتنسيق وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمتابعة زيارة البعثة؛
- تقدم تقريرا إلى الأمين العام مع مقترحات تتضمن توصيات يمكن أن يقدمها إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

٢ - وسيجري الآن رئيس البعثة، عمر بخيت، مشاورات لتحديد عضوية الفريق. وقد اتفق المشاركون في الاجتماع على أن تكون خبرة نظرائهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت تصرفه.

٣ - ومن المتوخى أن تزور البعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية في أو حوالي ١٥ آب/أغسطس، وأن تقدم تقريرها بنهاية شهر آب/أغسطس. ويجوز أيضا أن تقرر البعثة زيارة كيغالي وكمبالا.

إدارة عمليات حفظ السلام

٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠